



مجلة الدراسات الإيرانية

دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية ربع سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة الأولى - العدد الأول - ديسمبر ٢٠١٦



مركز الخليج العربي
للدراسات الإيرانية
AGCIS

www.arabiangcis.org

اتفاقا تشابهار وجوادار وصراع القوى المتنافسة في إقليم بلوشستان

د. محمد حسن حسين بور

باحث سياسي إيراني

مقدمة

ينص الاتفاق المُبرم بين رئيس الوزراء الهندي والرئيس الإيراني حسن روحاني في ٢٣ من مايو ٢٠١٦، على تطوير الهند ميناء تشابهار في إقليم بلوشستان؛ بما يجعله ممراً اقتصادياً واستراتيجياً يربط أسواق الهند وأفغانستان بآسيا الوسطى، ويُعتبر هذا الاتفاق ردّ فعل على الاتفاق الصيني-الباكستاني الذي تقرر فيه إنشاء ممرٍ اقتصادي بين الدولتين (CPEC)، وبموجب هذا الاتفاق ستستثمر الصين ما يقارب ٤٧ مليار دولار لربط غربيّ الصين بميناء جوادار شرقيّ بلوشستان، عبر الطرق البرية والسكك الحديدية وخطوط الأنابيب. وتعكس هذه المنافسة بين الهند والصين مدى الأهمية الجيوسياسية لإقليم بلوشستان، باعتباره ساحة آسيوية رئيسية تتضح فيها التوجهات الجديدة والمتسارعة التي تقوم بها القوى الكبرى وفي مقدمتهم الولايات المتحدة والصين والهند في آسيا.

وإذا اعتبرنا أن اتفاق تشابهار هو رد هندي على تحرك الصين في جوادار- بوصف كلا الميناءين جزءاً من إقليم بلوشستان على شاطئ بحر العرب، ويبعد كلاهما عن الآخر ٧٠ كيلومتراً- فإنه لا يمكن فهم أبعاد اتفاق تشابهار دون الرجوع إلى اتفاق جوادار، والعكس بالعكس.

على ضوء ما تقدم فإن هذه الورقة ستنقسم إلى أربعة أجزاء، يغطي الأول منها الخلفية التاريخية لإقليم بلوشستان، ويغطي الجزء الثاني الموقع الجيوسياسي وأبعاد مشروع تشابهار وجوادار، بينما يشير الجزء الثالث إلى مواقف وانطباعات الأطراف الإقليمية الدولية الفاعلة في الإقليم على وقع هذا التنافس المتصاعد، في حين يتناول الجزء الأخير مستقبل الإقليم على ضوء مطالب سكانه من البلوش.

أولاً: إقليم بلوشستان..لحة تاريخية:

تقع مواني تشابهار وجوادار التي هي محور التنافس والصراع الإقليمي الراهن ضمن إقليم بلوشستان على سواحل بحر العرب، وهو الإقليم الذي يمتد من مضيق هرمز إلى كراتشي. ويبرز الموقع الجيوستراتيجي لإقليم بلوشستان أهمية كلا من ميناءي تشابهار وجوادار إقليمياً ودولياً، لذا تجدر الإشارة إلى تاريخ الإقليم ومكانته وأهميته.

١- تاريخ الإقليم: حافظت بلوشستان على استقلالها لفترة طويلة حتى وقعت تحت الاحتلال البريطاني في منتصف القرن التاسع عشر، وعرفت الفترة التي سبقت الاحتلال بـ"دورة البلوش" أو "مرحلة البلوش"، وهذه المرحلة اتسمت بالاستقلال السياسي. لكن رغم الاحتلال استمرّ البلوش في الحكم في الفترة من عام ١٨٥٨ حتى ١٩٤٧، لأن البريطانيين لم يعطوا مؤسسات الحكم البلوشية، بل أنشؤوا إدارة موازية خاصة بهم^(١). تم تقسيم بلوشستان في ظل الحكم البريطاني إلى ثلاثة أجزاء: الأول خط/مشروع "غولدزמיד" الذي رُسم عام ١٨٧١ ونُفذ عام ١٨٩٦، وأعطى غرب بلوشستان لإيران. والثاني خط/مشروع دوراند، ورسمته أيضاً بريطانيا عام ١٨٩٤، وقسم شرقي بلوشستان بين الهند البريطانية وأفغانستان. وعند الانسحاب البريطاني من شبه القارة الهندية عام ١٩٤٨ حصلت بلوشستان على الاستقلال لفترة قصيرة، حتى اجتاحتها باكستان في نفس العام وأصبحت ضمن الأراضي الباكستانية، وكان ذلك هو الجزء الثالث. وأدى هذا التقسيم الاستعماري الجائر للإقليم وتوزيع سكانه بين ثلاث دول إلى ظهور القومية البلوشية التي تكمن وراء مطالبات البلوش بالاستقلال.

والواقع أن البلوش لم يقبلوا ولم يعترفوا بخطوط التقسيم التي فرضها الاستعمار على الإقليم بحكم الأمر الواقع، بل وناضلوا من أجل استعادة وحدتهم وتأكيد سيادتهم على أراضيهم، ويتضح هذا من خلال الثورات المتعددة لشعب بلوشستان ضد باكستان في أعوام ١٩٤٨، و١٩٥٨، و١٩٦٢، و١٩٧٣، بالإضافة إلى الاحتجاجات الحالية والتي تعود بدايتها إلى عام ٢٠٠٥. ويتضح كذلك من نضالهم ضد إيران، وهو نضال مستمر منذ أن ضمت إيران منطقة غرب بلوشستان عام ١٩٢٨، بما فيها الثورات القبلية في برهاد عامي ١٩٣٠ و١٩٤٠، وكذلك ثورة مير دادشاه عام ١٩٥٠، وأخيراً احتجاجات

جبهة تحرير بلوشستان المناهضة لحكم الماللي في إيران حتى الآن.

في مواجهة مطالب القومية البلوشية المتمثلة في وحدة أراضي الإقليم والحكم الذاتي وبالتالي تأكيد الانفصال، فإن إيران وباكستان قد تحالفتا من أجل إبقاء الوضع الحالي وقمع أي مطالب للبلوش، وقد ظهر هذا جليا في ثورة دادشاه في بلوشستان في خمسينيات القرن الماضي عندما اعتقلت باكستان شقيق دادشاه وسلمته إلى إيران، وكذلك اعتقلت باكستان أشقاء قائد عناصر جند الله عبد الملك ريجي، وأعادتهم إلى طهران حيث أُعدِمُوا في ٢٠١١. والواقع أن سياسة القمع من الدولتين لشعب البلوش مستمرة من أجل الحفاظ على المكتسبات التي حصلت عليها نتيجة تقاسمهما هذه المنطقة، ولعل حالة عدم الاستقرار المستمرة في الإقليم في ظل عدم وجود سياسات استيعابية أو محاولات إدماج حقيقية لشعوب البلوش في أي من الدولتين، تقف عائقا أمام أي محاولات للتطوير وبلا شك تهدد الخطط التي ترمى إلى تدشين ممرات استراتيجية كتشابهار وجوادار.

٢- من الناحية الجغرافية: تعني بلوشستان "أرض البلوش"، وهي أرض تغطي نحو ٢٤٠ ألف ميل مربع، ويحدها نهر الهندوس وإقليم البنجاب شرقا، ومضيق هرمز وخليج عمان غربا، وبحر العرب والمحيط الهندي جنوبا، والمحافظات الإيرانية كرمان وخوزستان وكذلك أفغانستان شمالا، وتمتد إلى نحو ألف ميل على طول الساحل من مضيق هرمز حتى كراتشي في باكستان، تحتل واحداً من أهم المواقع الاستراتيجية في العالم، إذ تربط بين الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وجنوب آسيا، كما تُعتبر إحدى أغنى المناطق بالموارد الطبيعية كالنفط والغاز واليورانيوم والفحم والذهب وخام الحديد والموارد البحرية الهائلة على الخط الساحلي الممتد على مساحة واسعة، وكذلك المنطقة الاقتصادية الخاصة على مساحة ٢٠٠ ميل مربع.

٣- من الناحية الديموغرافية: يقدر عدد سكان بلوشستان بنحو ٣٥ مليون نسمة، منهم ٧ ملايين في منطقة غربي بلوشستان التي تحتلها إيران، و٢٥ مليوناً في منطقة شرقي بلوشستان التي تحتلها باكستان، وكذلك في السند وإقليم البنجاب، إضافة إلى ٣ ملايين نسمة في أفغانستان، كما يوجد نحو مليون بلوشي في منطقة الخليج العربي.

أيضاً يقطن عدد غير قليل من البلوش في الهند وشرق إفريقيا وتركيا ومرتستان، وعديد من البلوش موجودون في المهجر في أوروبا وأمريكا وأستراليا. لهذا يُعتبر البلوش مثل الأكراد، إحدى أكبر العرقيات في الشرق الأوسط وجنوب آسيا التي ليس لها وطن أم^(٢).

ثانياً: الأهمية الاستراتيجية للإقليم.. وملامح المنافسة بين تشابهار وجوادار:
ترتكز الأهمية الاستراتيجية لبلوشستان على موقعها الجغرافي المتميز، فضلاً عن احتوائها على احتياطات ضخمة من الموارد الطبيعية، علاوة على كونها ممراً استراتيجياً مهماً في محيطه الإقليمي وتتضح الأهمية الاستراتيجية والجيوستراتيجية للإقليم في ما يلي:

١- تقع بلوشستان مباشرة على مدخل مضيق هرمز بساحل يمتد نحو ١٠٠٠ ميل حتى كراتشي. وبهذا فهي تمثل موقعاً استراتيجياً مؤثراً على خطوط النقل البحري التي يمر بها نحو ٤٠% من إنتاج النفط في العالم، ويعتمد الاقتصاد العالمي على هذه الموارد، وتُعتبر حمايتها أولوية حيوية.

٢- تعمل بلوشستان على ربط الشرق الأوسط ووسط وجنوب آسيا بجزراً وبراً وجواً، وتُعتبر مركزاً رئيسياً للتجارة والطاقة والنقل والمواصلات التي تربط دول هذه المناطق.

٣- تحتوي بلوشستان على كميات ضخمة من الموارد الطبيعية، بما فيها الفضة واليورانيوم والألمنيوم والنفط والغاز والذهب والنحاس والبلاتينيوم، وهذه الموارد الطبيعية تعد محور المنافسة بين القوى العسكرية والاقتصادية العالمية.

٤- تُعتبر بلوشستان ممراً استراتيجياً ومنطقة حيوية جاهزة لإنشاء الطرق البحرية والسكك الحديدية وأنابيب النفط من آسيا الوسطى والصين وأفغانستان باتجاه بحر العرب، وكذلك من منطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا حتى الصين وآسيا الوسطى. وفي حال إنشاء هذه الشبكات وربط هذه المناطق فإن الدول التي لا تمتلك منفذاً بحرياً مثل أفغانستان، ودول آسيا الوسطى الغنية بوسائل الطاقة، سوف تتمكن من الدخول إلى السوق العالمية لتسويق منتجاتها من الطاقة.

٥- تمتلك بلوشستان خطاً ساحلياً يمتدّ لمسافة ١٠٠٠ ميل، إذ تسيطر بلوشستان على الموارد البحرية على امتداد هذا الساحل، كما تمتد بعمق ٢٠٠ ميل كم منطقة اقتصادية خاصّة حسب قوانين المياه الإقليمية، ممّا يُعتبر حافزاً رئيسياً لاستقلالها ويجعلها منطقة جاذبة للاستثمار والتعاون.

٦- لا شك يُسهم الموقع الاستراتيجي لبلوشستان في وضع مينائي تشابهار وجوادار في بؤرة الصراع المتنامي بين الولايات المتّحدة والصين والهند في المحيط الهندي، وكذلك في جنوب ووسط آسيا.

على ضوء ما تقدم فإن إقليم بلوشستان أصبح محط نظر القوى الدولية قديماً وحديثاً، فقد خسرت بلوشستان استقلالها بعد الصراع الروسي الإنجليزي في القرن التاسع عشر في ما يشير إليه المؤرخون بـ "اللعبة الكبرى". حتى وقع الإقليم تحت السيطرة البريطانية بوصفه قاعدة متقدمة لها ضدّ تقدّم الروس في الهند نحو الهند البريطانية والمياه الدافئة في المحيط الهندي وبحر العرب. والواقع أن تقسيم بلوشستان يُعتبر إحدى نتائج اللعبة الكبرى التي وضعت الشعب البلوشي تحت رحمة دول الموالاة البريطانية، وتحديداً باكستان وإيران.

أما اليوم فقد أعاد ميناء تشابهار وجوادار إنتاج الصراع والتنافس بين القوى الدولية من جديد لكن مع تغير أطراف هذا الصراع، وفي هذا الصدد تبرز المنافسة بين الهند والصين من جانب والتنافس بين الصين والولايات المتحدة من جانب آخر على النفوذ في هذه المنطقة، فكل من هذه القوى الثلاث يُظهر اهتماماً خاصاً بهذا الإقليم ويبدو من هذا الاهتمام أن هناك لعبة جديدة تلعبها الولايات المتّحدة والصين والهند ستحدد مستقبل الإقليم ومستقبل الصراع في المنطقة.

ولعل أبرز التطورات التي تؤكد أن الإقليم بانتظار دورة جديدة من التدخّلات الخارجية هو اتفاقية تشابهار بين الهند وإيران التي تعدّ واحدة من ١٢ اتفاقية وقّعت بين رئيس الوزراء الهندي مودي والرئيس الإيراني حسن روحاني، خلال اجتماع بينهما في مايو ٢٠١٦. وبجانب هذه الاتفاقيات تم توقيع اتفاقية انضمّ فيها الرئيس الأفغاني أشرف غاني إلى زعمي الدولتين بشأن تجارة ثلاثية تعمل على تسهيل نقل البضائع

بين الدول الثلاث، ووفق هذا الاتفاق تكون الهند قد وجدت مدخلاً إلى أفغانستان عن طريق ميناء تشابهار.

وطبقاً لهذه الاتفاقية ستستثمر الهند ٥٠٠ مليون دولار أمريكي لتوسيع وتشغيل ميناء تشابهار في منطقة بلوشستان الإيرانية وجعلها بوابة دخول هندية إلى أفغانستان وآسيا الوسطى. أضف إلى ذلك أن الهند ستفقد عديداً من الإنشاءات، بما فيها منشأة للغاز الطبيعي المسال ووحدة تقطير للغاز في منطقة التجارة الحرة في تشابهار^(٣). لهذا يمكن وصف اتفاق تشابهار بأنه تحول استراتيجي يسهم في تغيير قواعد اللعبة في هذه المنطقة^(٤)، فهو على جانب يعزز مصالح إيران والهند وأفغانستان، إذ ينتج عنه فوائد استراتيجية واقتصادية ودبلوماسية وسياسية كبيرة لهذه الدول في حين يعد هذا الاتفاق خصماً من حساب باكستان ودول الخليج العربي والصين وآسيا الوسطى^(٥).

ليس تشابهار هو المشروع الوحيد في الإقليم بل هناك مشروع جوادر الذي بدأته الصين قبل عشر سنوات وأنهت مراحلها الأولى، ويصعد استكمال المشروع، وهو يتقاطع بصورة مباشرة مع مشروع تشابهار، والمشروعان معاً يمثلان أبرز ملامح الصراع والتنافس في هذا الإقليم. ولا يتوقف المشروعان على تطوير الميناءين اللذين يقعان على ساحل الإقليم ويبعد بينهما ٧٠ كم بل في المشروعات الطموحة والمطروحة للتعاون في هذه المنطقة، والتي تصل الميناءين بقلب آسيا عبر شبكات طرق وخطوط سكك حديدية وخطوط لنقل الغاز والنفط. بل من المتوقع أن تزداد حدة التنافس الهندي-الصيني في تشابهار وجوادر في حال انتهاء من العمل بهما، وتوجد أسباب رئيسية تدفع بهذا الاتجاه، أهمها: الصراع الصيني-الهندي المتزايد، والصراع الصيني-الأمريكي في آسيا والمحيط الهندي، وكذلك التوتر المتزايد بين الصين والولايات المتحدة في جنوب بحر الصين.

ويزيد الصراع زخماً أن الولايات المتحدة تقف إلى جانب الهند لدعم مشروع تشابهار ومواجهة التحركات الصينية في جوادر، ومع ذلك لم تتخذ أي من هذه الدول الثلاث، الولايات المتحدة والصين والهند، موقفاً رسمياً بشأن بلوشستان، ولا حتى في تصريحاتها العلنية، ولكن أفعالها على أرض الواقع في تشابهار وجوادر تكشف عن وجود تنافس شديد وصراع مفتوح على المصالح والنفوذ.

ثالثاً: الأطراف الإقليمية والدولية المتنافسة في بلوشستان:

يتيح مشروعاً جوادار وتشابهار فرصاً وتحديات أمام القوى الإقليمية والدولية، ليس في إقليم بلوشستان وحسب، ولكن في المناطق الإقليمية المجاورة، لذلك من المهم الإشارة إلى انطباعات القوى الإقليمية والدولية تجاه المخططات المطروحة في الإقليم، وانعكاسات المشروعات المطروحة في تشابهار وجوادار، وذلك على النحو التالي:

١- إيران: تمنح هذه الاتفاقية إيران - لا سيما بعد الاتفاق النووي- فرصاً اقتصادية وتجارية مهمة، قد تعادل في أهميتها رفع العقوبات الاقتصادية الغربية عنها^(٦). وتبرز أهمية هذه الاتفاقية لإيران في ما يلي:

أ- أنها تعمل على زيادة حصة إيران من منتجات الطاقة في السوق الهندية على حساب المملكة العربية السعودية.

ب- أنها تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية اللازمة لتطوير تشابهار وبنيتها التحتية. ج- في إطار الاتفاقيات الموقعة منحت الهند وأفغانستان ورابطة الدول المستقلة (CIS)، وكذلك الصين تسهيلات للاستثمار في منطقة التجارة الحرة في تشابهار بما يعزز من الفرص الاقتصادية لإيران. وفي سياق مواكبة هذه التطورات أنشأت إيران طريقاً خارجياً بطول ٦٠٠ كم يربط بين تشابهار وزاهيدان عاصمة بلوشستان الإيرانية،

التي تبعد نحو ٤٠٠ كم عن منطقة مالك على الحدود الإيرانية الأفغانية، ويجري العمل على ربطهما معاً، وكذلك طريق زارانج-ديلارم السريع الذي أكملته الهند من قبل في محافظة مخروز الأفغانية. كما بدأت إيران في بناء سكة حديد تربط تشابهار بزاهيدان، ولا شك



خريطة توضح موقع جوادار وتشابهار،

المصدر: يالي غلوبال أونلاين

تسهم هذه المشروعات في ربط شبكة السكك الحديدية الإيرانية بآسيا الوسطى ورابطة الدول المستقلة (CIS).

د- تشكّل هذه الاتفاقية مصدراً رئيسياً للدخل القومي في إيران من خلال الضرائب والرسوم الجمركية على البضائع القادمة من الهند ومنطقة الخليج العربي، وكذلك من خلال البضائع المصدّرة من دول آسيا الوسطى وأفغانستان.

هـ- تتيح هذه الاتفاقية فرصة لجعل تشابهار بديل لميناء بندر عباس الواقع على الخليج العربي إلى الغرب من مضيق هرمز، لا سيما وأن أيّ حصار لمضيق هرمز سيؤثر على حركة الملاحة في ميناء بدر عباس وبالتالي سيشلّ حركة التجارة الإيرانية، ويتمتع ميناء تشابهار بميزة استراتيجية -على العكس من بندر عباس- أنه الميناء الإيراني الوحيد الذي يتمتّع بعمق بحري يحول دون احتمال توقف الملاحة فيه، كما أن إيران ترى أن هذا الميناء هو بوابتها الجديدة إلى المحيط الهندي والعالم.

و- تري إيران في اتفاقية تشابهار انتصاراً استراتيجياً يعزّز نفوذها السياسي في أفغانستان وآسيا الوسطى وجنوب غرب آسيا، كما يعزّز موقفها في منطقة الخليج العربي ضدّ المملكة العربية السعودية، ويمكن أن يؤديّ التوسّع في العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين الهند وإيران إلى تحالف استراتيجي يمهّد الطريق لتعاون بحري قوي في بحر العرب والمحيط الهندي. وبنفس الطريقة فإنّ النُموّ التجاري بين إيران وأفغانستان ورابطة الدول المستقلة (CIS) يمكن أن يؤديّ إلى تنامي نفوذ إيران في هذه الدول على حساب تركيا وباكستان والمملكة العربية السعودية.

ز- من خلال نظرتها إلى الصراع مع المملكة العربية السعودية، تسعى إيران لاستخدام ورقة تشابهار واتفاقيات الطاقة مع الهند لتعزيز مصالحها الاستراتيجية في منطقة الخليج العربي وبحر العرب من خلال السيطرة على الحصّة الكبرى في الأسواق المنتجة للطاقة.

ح - تستخدم إيران تشابهار كقاعدة بحرية جويّة رئيسية ومنطقة لتركز الغواصات الإيرانية، كما يعتبر هذا الميناء نقطة انطلاق للمساعدات العسكرية الإيرانية من الأسلحة والمعدات للمتمردين الحوثيين في اليمن.

٢- باكستان: يُعتبر ميناء تشابهار بجانب الاتفاق الثلاثي بين إيران والهند وأفغانستان، خطوة غير إيجابية بالنسبة إلى العلاقات الإيرانية-الباكستانية ولمصالح باكستان الاقتصادية. فقد خلقت هذه الخطوة منافسة اقتصادية مباشرة مع ميناء جوادار الذي يقع على مسافة أقل من ٧٠ كيلومتراً إلى الشرق من تشابهار في بلوشستان الباكستانية. ويتمتع هذا الميناء بعمق بحري ويقع على الخطوط البحرية الحيوية والخطوط البرية التي تربط الصين بأفغانستان حتى المحيط الهندي والشرق الأوسط. وبالتالي يُضعف استخدام إيران تشابهار خطط باكستان لربط جوادار بآسيا الوسطى وأفغانستان عبر السكك الحديدية وأنابيب النفط والطرق البرية، ومن ثم تخفيض احتمالية النمو التجاري والوصول إلى مصادر الطاقة الرئيسية في هذه الدول. وبالأحرى فإن استخدام ميناء تشابهار يُغني أفغانستان عن استخدام ميناء جوادار وكراتشي في باكستان، ممّا يهدّد مصادر الدخل القومي التي تحصل عليها إسلام آباد من خلال الضرائب والرسوم الجمركية على البضائع التي تنتقل بواسطة هذين الميناءين.

لا شك أن الاتفاق يفتح الباب أمام الهند للتأثير في سياسات المنطقة بما يهدد مكانة باكستان، العدو اللدود للهند، فقبل الاتفاق كانت أفغانستان مُجبرة على الالتزام بسياسة باكستان تجاه إيران، التي يصوغها بشكل كبير الجيش الباكستاني بالنظر إلى كونها دولة حبيسة وتعتمد بصورة رئيسية على الموانئ الباكستانية. أما الآن فإن المنفذ البحري في تشابهار يعطي فرصة بديلة لأفغانستان لرسم سياساتها باستقلالية بعيداً عن التأثيرات الباكستانية^(٩). كما ترى باكستان أن المنافسة بين ميناءي تشابهار وجوادار يمكن توظيفها من جانب إيران بتدشين تحالف هندي إيراني لمواجهة التحالف السُّعُودِيّ-الباكستاني، حيث يمثل تحويل انتباه باكستان وإنهاك مواردها بعيداً عن مجريات الأحداث في منطقة الخليج فرصة لإيران لتنفيذ طموحاتها ومخططاتها وسياساتها التوسُّعية بمعزل عن أي ضغوط أو مواجهة مع باكستان.

من زاوية أخرى تشعر باكستان بأنها مُحاصرة، ويزيد من هذا الشعور وجود الهند في تشابهار، إذ يتخوَّف الجيش الباكستاني من استخدام الميناء كقاعدة للتجسُّس على

باكستان واستخدمه كمحطة لجمع المعلومات الاستخباراتية حول تحرّكات قواتها البحرية في بحر العرب وخليج عمان. وقد عزّز هذا التحوُّف تصريحُ الرئيس الهندي مودي عندما قال: "لقد اتفقنا أيضاً على زيادة التعاون في مجالات الأمن والدفاع في ما يتعلّق بالأمن الإقليمي والبحري"^(١٠)، لذلك فالتوقع أن تزداد المنافسة الإيرانية-الباكستانية في بحر العرب حتى جنوب غرب آسيا والشرق الأوسط.

٣- **أفغانستان:** تُعتبر اتفاقية تشابهار انتصاراً اقتصادياً حاسماً لأفغانستان، ووفقاً لما قاله مايكل كوجلان المتخصص في شؤون جنوب آسيا، فإنه "بالنسبة إلى دولة تعاني من هذه المشكلات الاقتصادية"^(١١) فسوف تتمكن أفغانستان من شحن بضائعها، بما في ذلك المواد الخام الهائلة التي تقدر بنحو ٧٠٠ مليار دولار أمريكي، عبر تشابهار إلى الأسواق الرئيسية في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط. كذلك بإمكانها استيراد البضائع بكل سهولة عن طريق هذا الميناء. وبالإضافة إلى العوائد التجارية والاقتصادية فإن أفغانستان سوف تستفيد من خطوط الشحن التي تمرّ بها كالطرق والسكك وأنابيب النفط التي تربط دول آسيا الوسطى بتشابهار عبر أفغانستان من خلال عوائد الضرائب والرسوم الجمركية.

أما سياسياً، فإن استخدام ميناء تشابهار سوف يُنهي اعتماد أفغانستان على موانئ باكستان ومن ثمّ يفتح المجال أمام كابول لرسم سياستها الخارجية المستقلة كما ذكر سابقاً.

٤- **المملكة العربية السعودية:** يجعل الوجود الصيني والوجود الهندي المتتاليان في جوادر وتشابهار هذين العملاقين الآسيويين الناشئين على أعتاب المملكة، بحيث يؤثر هذا الوجود على موازين القوى الإقليمية في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، وكذلك التأثير على أمن خطوط الملاحة من خلال مضيق هرمز، وازدياد حدة المنافسة بين القوتين الآسيويتين في بحر العرب والمحيط الهندي. وتهدف إيران إلى استخدام ورقة تشابهار كركيزة استراتيجية ونقطة انطلاق لاستعراض قوتها في بحر العرب والمحيط الهندي ومن ثم منصة لتهديداً لدول الخليج العربي بما يُجبر هذه الدول على تحسب تداعيات ذلك، واتخاذ الإجراءات المضادة اللازمة لحماية مصالحها.

تضع حالة الصراع والتنافس وتضارب المصالح في ما بين مشروع تشابهار ومشروع جوادار السعودية وباكستان في مربع واحد، وذلك في مواجهة تحالف الهند -إيران -أفغانستان، لهذا فمن المؤكد أن المملكة العربية السعودية قد تستفيد من حليفها باكستان وكذلك الصين بوصف الأخيرة ترى في مشروع تشابهار تهديداً لمصالحها في المنطقة، وبالأخص لمشروع جوادار ذي الأبعاد الاستراتيجية، ووجه الاستفادة قد يكون بدخول الصين وباكستان كأطراف مؤثرة في الصراع الإيراني الخليجي على النفوذ في المنطقة لصالح دول الخليج، وتأتي هذه التطورات في ظل بحث دول الخليج عن شراكات استراتيجية جديدة وحلفاء لمواجهة المخاطر والتحديات.

وعلى جانب آخر فإنه ليس مستبعداً على المملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج في ظل إصرار إيران على التدخل في شؤون الدول المحيطة بها أن تتبنى موقف جديد تجاه القضية البلوشية، ومطالب شعب البلوش في إيران، وفي هذا السياق يمكن للسعودية أن تطلب من باكستان أن تخفف معارضتها للدعم السعودي للبلوش الإيرانيين. ولهذا الخيار الأسباب التي ترجحه، فباختصار يُعتبر العرب والفرس والبلوش المكوّن الرئيسي في الخليج العربي، وطبقاً لهذه المعادلة فإن الدعم العربي للبلوش يُعتبر ضرورة استراتيجية في صراع الهيمنة ضد إيران في المنطقة، وهي سياسة يمكن لباكستان الاستفادة منها أيضاً. كما أن التحالف العربي البلوشي له امتداده التاريخي في منطقة الخليج العربي وله موقف معارض للهيمنة الفارسية، والواقع أن المملكة العربية السعودية تعمل بشكل حاسم على حماية مصالحها بجدية، كما ظهر جلياً في اليمن، ويظل أي خيار متاحاً، وهذا مبدأ مؤكد لن يتغير مهما اختلف العدو الخارجي عندما يتعلق الأمر بتهديد مصالح المملكة.

٥- الهند: أطلقت الهند مبادراتها في تشابهار كخطوة في الصراع مع منافستها الرئيسية الصين، لتأمين مصادر الطاقة، ومحاصرة عدوّتها باكستان، علاوة على توسيع نفوذها في أفغانستان وآسيا الوسطى، ويُعتبر هذا التحرك -رمزياً- خطوة تتسم بالجرأة وتكرس الهندي كلاعب رئيسي ووريث للإمبراطورية البريطانية في شبه القارة الهندية. فمن الناحية الاستراتيجية، تمنح تشابهار الفرصة للهند لتحدي التحرك الصيني

في جوادر في بلوشستان الباكستانية، وبشكل مباشر، إذ يربط الممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني -الذي بلغت تكلفته نحو ٤٧ مليار دولار- منطقة غرب الصين -من خلال الطرق والسكك الحديدية وأنابيب النفط- بميناء جوادر، مانحاً الصين مدخلاً مباشراً إلى المحيط الهندي. وترى الهند في بناء الصين قاعدة بحرية في جوادر تهديداً للبحرية الهندية في بحر العرب ومضيق هرمز وغرب آسيا، ومنصة للتجسس على تحركاتها في هذه المنطقة، بالإضافة إلى أن المدخل نحو أفغانستان من خلال تشابهار يعزز التحالف الهندي الأفغاني ضد باكستان، ويفتح الطريق لدخول الهند إلى ساحة التأثير في منطقة آسيا الوسطى.

وبذات الأهمية لكن من الناحية الاقتصادية، فإن خطط الهند لتحويل تشابهار إلى منطقة رئيسية اقتصادياً وتجارياً، ومركز صناعي في الشرق الأوسط، ونقطة انطلاق للدخول إلى أفغانستان وأسواق آسيا الوسطى، ستجعل الميناء يعزز من نفوذ الهند، وسيسهم تطوير ميناء تشابهار في تحويله مركز لتأمين مصادر الطاقة من إيران والشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وهو ما سيسهم في زيادة حصة الهند لتصبح في المركز الثاني بعد الصين لا سيما وأن الهند تعد صاحبة ثالث أكبر وأسرع اقتصاد نام في آسيا. علاوة على أن المشروع برمته يمنح الهند الفرصة للدخول إلى مصادر جديدة للطاقة في آسيا الوسطى من خلال أفغانستان. كذلك يمنح مشروع تشابهار الهند الفرصة لتحديد خط أنابيب تركمانستان-أفغانستان-باكستان-الهند (TAPI) لصالح خط أنابيب الغاز البحري الممتد من عمان مروراً بإيران حتى يصل إلى الهند. وهو المشروع الذي تمت مناقشته بين وزراء هذه الدول الثلاثة في فبراير ٢٠١٤، إلا أنه لم يُنفذ لتعارضه مع العقوبات الأمريكية والغربية على إيران في ذلك الحين، لكن مع رفع العقوبات عادت هذه الخطة إلى أولويات جدول الأعمال الإيراني-الهندي نتيجة القلق في خط TAPI المار من خلال باكستان، والمخاطر المترتبة على ذلك بالنسبة إلى كل من الهند وإيران (١٢).

لذلك فمن المتوقع أن تسرع الهند في تنفيذ خططها بربط آسيا الوسطى من خلال أنابيب النفط لتصل إلى ميناء تشابهار، ثم تصله بعمان وإيران والهند عن طريق خط

أنابيب بحري، وهذا الخط قيد الدراسة في الوقت الحالي، وبناءً على ذلك جرت مقابلة بين رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي، والرئيس التركمانستاني قربان قولي محمديوف، وقُعت خلالها ٧ اتفاقيات تتعلق بالغاز والدفاع والبتروكيماويات وذلك في منتصف يونيو ٢٠١٥. وكما جاء بتصريح منظّمة "اتجاهات المستقبل" الدوليّة فإن تركمانستان تدعم رغبة الهند في الانضمام إلى اتفاق عشق آباد للنقل والتجارة الذي يشمل أوزبكستان، وإيران، وكازاخستان، وعمان، إذ يعتبر انضمام الهند حاجة مُلحّة لجعل خط الأنابيب حقيقة واقعة (١٣)، وفي حال تنفيذه سيكون لهذا الخط من الأنابيب الذي يربط آسيا الوسطى بالهند عبر تشابهار آثار جيوسياسية كبيرة، إذ سيعمل على تقوية أمن الطاقة الهندي، ودخول الهند على خط المنافسة على موارد الطاقة الهائلة في آسيا الوسطى، وكذلك سيعمل على تعزيز الموقف السياسي والاقتصادي للهند في هذه المنطقة، فضلاً عن تحسين مركزها في مواجهة النفوذ الصيني المتزايد في هذه المنطقة.

من ناحية أخرى سيضع الاتفاق أمام دول آسيا الوسطى بدائل لتصدير النفط والغاز إلى آسيا وأوروبا عبر تشابهار، ومن ثمّ تخفيف اعتمادهم على روسيا، وبالنظر إلى العلاقات الوثيقة بين الهند وروسيا فإن ردّ الفعل الروسي تجاه الهند سيكون أقلّ منه باتجاه الصين من حيث المنافسة في آسيا الوسطى التي تُعتبر مناطق نفوذ روسية، كما تستطيع الهند وروسيا بجانب توحيد الجهود في مواجهة النفوذ الصيني في المنطقة، في التعاون في مجال تصدير النفط والغاز الروسي إلى آسيا.

٦- الصين: تُعتبر المنافسة بين جوادار وتشابهار انعكاساً للتنافس بين الصين والهند في الهيمنة على آسيا، ومن ثم فإنه من الأفضل فهم الأهمية الاستراتيجية للميناء ضمن سياقاته وحدوده المتعددة، بداية من المنافسة الهندية-الصينية في المحيط الهندي وأفغانستان وآسيا الوسطى، مروراً بالتحالف الصيني مع باكستان، فضلاً عن النزاعات الحدودية الهندية-الصينية وتعطش الدولتين اللامتناهي للحدود الطبيعية، وإن كانت الخطط الهندية حول تشابهار لا تزال في مراحلها التنفيذية الأولى، فإن المخططات الصينية لتطوير جوادار بوصفه ميناءً رئيسياً ذا عمق استراتيجي مرزوداً

بمطار وتجهيزات اقتصادية وتجارية وبحرية، قد بدأت قبل نحو عقد من الزمان، وهي الآن في مراحل متقدمة، وهو الأمر الذي يجعل المنافسة أشد وطأة. وتسارع الصين الخطى لتنفيذ المرحلة التالية، التي تستهدف ربط هذا الميناء بغرب الصين من خلال شبكة من الطرق والسكك الحديدية وأنابيب النفط، بتكلفة هائلة تبلغ ٤٧ مليار دولار، وذلك لقطع الطريق على مشروع تشابهار المنافس لهذا المشروع،

لا شك تُعتبر جوادار الجائزة الاستراتيجية الكبرى للاستثمارات الصينية الهائلة في باكستان، حسب اتفاقية الممر الاقتصادي (CPEC)، إذ سيمنح جوادار الصين نقطة متقدمة على ساحل المحيط الهندي بالقرب من مضيق هرمز، وهو الأمر الذي يجعل للصين قوة بحرية مُعتبرة في المحيطين حسب وصف كلود راكتيس الموظف المسؤول في مجلس الأطلسي^(١٤). وفي حال إكمال المشروع فسيكون له استخدامات مختلفة مدنية وعسكرية، بما في ذلك القاعدة البحرية للسفن الحربية والغواصات الصينية، بالإضافة إلى استخدامه كموقع تجسس يرصد تحركات البحرية الأمريكية في بحر العرب والمحيط الهندي.

ويرتبط بما سبق وجود فرصة أمام البحرية الصينية لاستخدام جوادار لتهديد أو محاصرة مضيق هرمز في حالة نشوب صراع مع الولايات المتحدة أو الهند، كما يمنح جوادار للبحرية الصينية فرصة أخرى للتفوق على البحريتين الهندية والأمريكية في المحيط الهندي، وتجنب مضيق ملقا في حال محاصرة البحرية الأمريكية له، ناهيك بأن مشروع جوادار سوف يعمل على تعزيز الموقف الصيني الباكستاني في مواجهة منافسيهم.

ويمكن أن تعادل العوائد الاقتصادية لمشروع جوادار الأهمية الاستراتيجية له، بالنسبة إلى كل من باكستان والصين، لكن لن يتحقق ذلك إلا إذا تم تطوير جوادار لتكون مركزاً تجارياً رئيسياً لتصدير البضائع الصينية إلى الشرق الأوسط وأوروبا وإفريقيا، وكذلك لاستيراد البضائع ومصادر الطاقة اللازمة لتغذية الاقتصاد الصيني المتنامي، لا سيما وأن معظم كمّيات النفط التي تستوردها الصين وباكستان تأتي من الشرق الأوسط، وبشكل قريب نسبياً من جوادار. وفي حال إكماله فمن المتوقع أن يكون الميناء مركزاً

لشحن مصادر الطاقة عبر أنابيب النفط لمنطقة غرب الصين، ومن ثمّ حماية أكبر لموارد الطاقة التي يعتمد عليها الاقتصاد الصيني بصورة أساسية.

لا شك شكّلت المخططات والنشاطات الصينية في جوادار مصادر قلق للهند والولايات المتحدة، ففي تقرير لمعهد الدراسات والتحليل الدفاعي في دلهي، أفاد بأن الهند ترى في الوجود الصيني في جوادار تهديداً مباشراً لها. ويقول التقرير إن قرب ميناء جوادار من مضيق هرمز له تأثيرات على الهند، إذ يعمل على تمكين باكستان من السيطرة على خطوط نقل الطاقة^(١٥). وبناءً على ذلك فإن المنافسة بين جوادار وتشابهار ستستمر في المستقبل بسبب عدم وجود بؤادر لحلّ النزاع الهندي-الصيني في آسيا.

وكما يواجه مشروع تشابهار مشكلات أبرزها المنافسة مع المشروع الصيني، فإن مشروع جوادار يواجه صعوبات كبيرة بسبب أنشطة الثوار البلوش في بلوشستان الباكستانية ومعارضتهم لهذه المشاريع كونها لا تضع مصالح سكان الإقليم في الاعتبار. وبالإشارة إلى هذا التحدي فقد صرّح مصدر دبلوماسي تابع لوزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ قائلاً: "عند زيارتي لجوادار لمدة أسبوع عام ٢٠٠٨، صُدِمتُ، ليس فقط بمدى عزلتها بين البحر والصحراء، ولكن بمدى عدم استقرار منطقة بلوشستان الواقعة مباشرة بعد الميناء في كل الاتجاهات. لقد أخبرني قادة الثوار البلوش بأنهم لن يسمحوا بمرور الطرق وأنابيب النفط من هناك حتى يتمكنوا من حلّ مشكلاتهم العالقة مع باكستان. إن المشهد الأمني خطير جداً، والصينيون يعلمون ذلك، ويعلمون أن شبكة أنابيب النفط الممتدة من جوادار حتى وسط آسيا والصين يجب أن تنتظر الاستقرار السياسي في أفغانستان وباكستان أيضاً، وحتى ذلك اليوم فإن كون جوادار محطة مُحتملة للبحرية الصينية هو في الواقع طريق لا يذهب في أي اتجاه"^(١٦).

٧- الولايات المتحدة: تشارك الولايات المتحدة الهند - إلى حد كبير - المخاوف من وجود البحرية الصينية وأنشطتها في جوادار، والتهديد الذي من الممكن أن يمثله هذا الوجود لأمن وسلامة الملاحة في هذا المضيق والتأثير على خطوط الشحن في بحر العرب. ولكن بعكس الهند التي ترى أن التهديد الصيني حالي ومباشر، فإن الولايات المتحدة تنظر إلى الوجود الصيني كتهديد طويل الأمد. وكما ورد في تقرير المصدر الدبلوماسي الأمريكي

سابقاً فإن "جوادر بالفعل ذات أهمية، ليس لما هي عليه اليوم، بل لما ستُسفر عنه النية الصينية في السنوات والعقود القادمة" (١٧).

إن القلق الرئيسي لدى الولايات المتحدة هو أنه إذا رُبطَ بين جوادر والصين فيمكن أن تحصل الصين على عوائد اقتصادية واستراتيجية وعسكرية مهمة في المنطقة فضلاً عن انتشار وقوة بحرية فائقة تطمع الصين في الوصول إليهما. وهذا يتعارض مع الفهم الأمريكي لمكانتها كقوة عظمى في وجوب تحقيق التفوق البحري على الصين خلال المستقبل المنظور. ويأتي الدعم الأمريكي لاتفاقية تشابهار بالنظر إلى الهند باعتبارها قوة متوازنة مع الصين في آسيا، إذ تمتلك الهند سوقاً ناشئة ضخمة، وتُعتبر أكبر الدول الديمقراطية في العالم، ومن ثمّ تنظر الولايات المتحدة إلى الهند على أنها حليف استراتيجي في مواجهة المشاريع الصينية في آسيا. كذلك يُعتبر التحالف الباكستاني مع الصين ودور باكستان في زعزعة الاستقرار في أفغانستان عوامل أخرى رئيسية ساهمت في تغيير سياسة الولايات المتحدة باتجاه علاقات أقوى مع الهند. وفي هذا السياق فإن ممر تشابهار يُعتبر ذا فائدة للمصالح الأمريكية من أجل معادلة الـ ٤٧ مليار دولار التي استثمرتها الصين في جوادر، وفتح طرق تجارة جديدة مع أفغانستان التي لها أهمية اقتصادية وسياسية من المنظور الأمريكي.

وفي حديث له أفاد آدم لاركلي الخبير في شؤون جنوب آسيا، بأن المشروع الضخم في جوادر يكشف عن منزلة الصين في ميزان القوى، ويحدد ملامح وأبعاد الصراع الصيني-الهندي في هذه المنطقة، إلا أن وقوف الهند في وجه التوسع الصيني يُفرح الأمريكيان (١٨).

وفي السياق ذاته عبّرت إدارة أوباما عن دعمها الهند على الرغم من المعارضة الشديدة في مجلس الشيوخ الأمريكي الذين انتقدوا الاستثمارات الهندية في اتفاقيات تشابهار. وفي إطار هذا الدعم جاء تصريح مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون جنوب آسيا نيسا ديساي، أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي في أغسطس ٢٠١٦، بقوله أنه "إذا أرادت الهند المساهمة في التطوّر الاقتصادي في أفغانستان، فإنها تحتاج إلى مدخل لا يتوافر على أراضيها. كذلك تسعى الهند لتعميق



علاقاتها في مجال الطاقة مع دول آسيا الوسطى، وتتطلع إلى إيجاد طرق لتسهيل ذلك، وأكد أيضاً لمجلس الشيوخ الأمريكي أن الإدارة الأمريكية واضحة جداً مع الهند في ما يتعلق بالأمن القومي الأمريكي" (١٩).

إجمالاً يمكن القول إن من المتوقع أن تزداد حدة التنافس الهندي-الصيني في تشابهار وجوادار في حال انتهاء العمل فيهما، وتوجد أسباب رئيسية تدفع بهذا الاتجاه، أهمها: الصراع الصيني-الهندي المتزايد، والصراع الصيني-الأمريكي في آسيا والمحيط الهندي، وكذلك التوتر المتزايد بين الصين والولايات المتحدة في جنوب بحر الصين. ورغم حدة المواجهة بين هذه الأطراف فإنها جميعاً لم تتخذ موقف رسمي تجاه ما يحدث، كما تختفي التصريحات العلنية بشأن التوتر المكتوم، والصراع الخفي في هذه المنطقة وهو الأمر الذي يطرح تساؤلات مشروعة حول طبيعة ما ستسفر عنه هذه الحرب الخفية للإقليم وسكانه بل وللمنطقة برمتها، لا سيما في ظل حالة عدم الاستقرار والفوضى التي تضرب عديداً من المناطق وأقربها منطقة الشرق الأوسط.

رابعاً: قضية البلوش ومستقبل الصراع في بلوشستان؛

تجاهل كل المخططات والمشاريع ذات الطابع التوسعي مصالح الشعوب وطموحاتها، وهذا هو الشاهد في إقليم بلوشستان، فبينما توضع الخطط وتجهز الميزانيات الضخمة التي تقدر بعشرات المليارات، لا نجد أي صدى لحقوق البلوش أو عائد ملموس من تلك المشروعات، فسكان الإقليم الموزعون بين ثلاث دول يعانون من مصير واحد هو التهميش والتجاهل.

الواقع أن قضية الميناءين والاتفاقيات الموقعة بشأنهما والتنافس بين القوى الإقليمية والدولية قد أحييت الشعور الوطني لشعب البلوش في إيران وباكستان كحافز للمطالبة بالاستقلال، لا سيما وأن قرارات هذه الدول بشأن اتفاقيتي تشابهار وجوادار لا تراعى مصلحة الشعب البلوشي، ومن هنا تأتي معارضتهم لتحركات الهند والصين في ما يتعلق بتشابهار وجوادار بناءً على أحقيتهم كأصحاب أرض لم يؤخذ رأيهم بشأن هذه الاتفاقيات والمشاريع وهو الأمر الذي أضاف بُعداً جديداً للصراع.

إن اتفاقي تشابهار وجوادار قد أشعلا الصراع بين باكستان وإيران، وبالتالي حفزت

هذه التطورات مطالب البلوش. وكما ذكر سابقاً فإن مقاومة شعب البلوش للهيمنة الإيرانية والباكستانية على أشدها في هذا الإقليم. وعلى الرغم من أن هذه المقاومة أقوى في باكستان، فإنها تنتشر في إيران بشكل واسع وسريع، إلا أنها قد تتحول إلى حركة شعبية مؤثرة بمرور الوقت وهو الأمر الذي قد يمثل تهديداً للمخططات إيران في تشابهار.

وبجانب مظاهر المقاومة الداخلية فقد أطلق المواطنون البلوش حملة كبيرة ضد اتفاقية تشابهار ورفعوا مطالب الاستقلال عن السيطرة الإيرانية، وهو الأمر الذي لفت انتباه وسائل الإعلام العالمية ودفعتها إلى تغطية الأحداث في بلوشستان الإيرانية بشكل أوسع من ذي قبل. كما أن خروقات حقوق الإنسان في بلوشستان الإيرانية أصبحت مسجلة وموثقة لدى منظمات حقوق الإنسان بشكل أكبر من السابق. ولهذا فإن مسألة البلوش وبلوشستان أصبحت هي الأخرى تلقى اهتماماً أكبر في أروقة الحكومات الغربية والمنظمات الدولية في الأونة الأخيرة، والمشكلة أن إيران وباكستان تتجاهلان مطالب ومصالح سكان الإقليم، وفي حين توجه إيران الاتهامات إلى المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة بدعم ثوار البلوش في بلوشستان الإيرانية، فإن باكستان تتهم الهند رسمياً بمساعدة ثوار البلوش في مناطقها.

ومع أن ادعاءات الدولتين لا تستند إلى أدلة دامغة، فليس من المستبعد في ظل تعارض المصالح بين القوى الإقليمية والدولية أن يكون ملف البلوش مطروحا للنقاش أمام صناع القرار في هذه الدول، وهو الأمر الذي قد يسهم في تسييس هذه القضية بل واحتمال تدويلها، لا سيما إذا ما صاحب هذا الصراع الإقليمي والدولي توتر داخلي واحتجاجات متصاعدة أو فوضى تهدد مصالح هذه الدول في المنطقة.

ولا شك أن البلوش يشعرون بأن موقفهم يتحسن بمرور الوقت لا سيما مع تزايد تمكّنهم من مخاطبة الوعي الأمريكي في ما يخص قضية بلوشستان وشعبها، فدعوات استقلال هذه الدولة أصبحت مطروحة بقوة في بعض الدوائر المؤثرة في واشنطن. كما أن قضيتي تشابهار وجوادار كانتا من أهم المواضيع التي نوقشت في جلسة استماع حول بلوشستان لأول مرة في الكونغرس الأمريكي في فبراير ٢٠١٢، وقد لعب

هذا الحدث التاريخي (الذي أدلى فيه الكاتب بشهادته) دوراً رئيسياً في لفت انتباه الأمريكيين إلى عدالة قضية البلوش.

وجدير بالذكر أن الكونغرس لديه قرار معلّق يعترف بحقوق البلوش ويدعو إلى استقلال دولتهم، على الرغم من معارضة وزارة الخارجية الأمريكية لهذا القرار. وإذا تمت الموافقة على هذا القرار فإنه سيعطى ثقلًا سياسيًا وأخلاقيًا يسهم في إظهار قضية البلوش للرأي العام الأمريكي والعالمي، وقد يكون محفزًا إيجابيًا لبعض من الدول الغربية، وهو الأمر الذي يشكل وسيلة ضغط على إيران وباكستان لمعالجة مشكلة الإقليم.

وعلى جانب آخر قد يتزايد الاهتمام الأمريكي بقضية بلوشستان، لا سيما وأن هناك محاولة لاستمالة الولايات المتحدة لتبني مطالب شعب البلوش، وفي هذا الإطار أظهر البلوش استعدادات كبيرة لتزويد الولايات المتحدة بقواعد ووجود دائم في تشابهار وجوادار مقابل دعم الولايات المتحدة لاستقلال بلوشستان. وربما يجد هذا الطرح مجالاً للتنفيذ وذلك على ضوء الاعتبارات التالية:

١- أن الولايات المتحدة لديها مخاوف من الاستثمارات الهندية في تشابهار، وكذلك معارضتها للقواعد البحرية الصينية في جوادار، وهي مخاوف موجودة لدى البلوش أيضًا.

٢- احتمال تعرّض أمن خطوط النقل في مضيق هرمز للخطر نتيجة التسليح الإيراني لتشابهار وساحل بلوشستان، وهي أيضًا نفس المخاوف لدى البلوش من الإيرانيين.

٣- رفض البلوش إقامة أنبوب لنقل الغاز الإيراني إلى باكستان، وهو ما يتوافق مع موقف الولايات المتحدة والعقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران.

٤- دعم البلوش سياسة الولايات المتحدة ضدّ الهيمنة المتنامية لإيران في الخليج العربيّ والتهديد الذي تمثله لحلفائها في المنطقة.

٥- استخدام الجيوش والاستخبارات الإيرانية والباكستانية بلوشستان وأفغانستان لحماية وإيواء طالبان الأفغانية والحركات الجهادية الأخرى في هجماتهم المستمرة

ضدَّ القوات الأمريكية وحلف الناتو والقوات الأفغانية في أفغانستان. ولمواجهة هذا التهديد -في الوقت الذي تستعدُّ فيه الولايات المُتَّحدة للانسحاب من أفغانستان- قد يكون من الضروري إلى حدٍّ ما أن تدعم الولايات المُتَّحدة والحكومة الأفغانية الوطنيين البلوش الذين يتبنَّون المبادئ العلمانية.

خاتمة

في النهاية يمكن القول إنه على الرغم من أن المشروع الإيراني الهندي في تشابهار يمثل فائدة وريحاً للهند وإيران وأفغانستان، فإن تنفيذ هذا المشروع يواجه تحديات كبيرة، ونجاحه يُعتبر بعيداً عن التحقق. ومن أبرز هذه التحديات الثَّورة المتنامية في بلوشستان الإيرانية، فقد هاجم البلوش السُّنة القوات والقواعد الإيرانية داخل وحول تشابهار مرات عديدة.

أما التحدي الثاني فهو عدمُ الاستقرار المُزمنُ في أفغانستان التي تُعتبر واحداً من أطراف اتفاقية تشابهار. وحقيقة أن تشابهار سيمنح أفغانستان الاستقلالية من الاعتماد على جوادار وكراتشي، قد تحفز باكستان على إعادة استخدام ورقة طالبان لوقف المشروع.

والتحدي الثالث هو احتمالية أن تعيد الولايات المُتَّحدة والحكومات الغربية الأخرى فرض العقوبات الاقتصادية على إيران في حالة مخالفة بنود الاتفاق النووي الذي وُقِّع في ٢٠١٦، ويمكن لهذا السيناريو أن يغيّر حسابات الهند تجاه المشاركة في المشروع.

ويكمن التحدي الرابع في التوتُّر بين المملكة العربيَّة السُّعوديَّة وإيران، لأن أي صراع عربي-إيراني في الخَلِيج العربيّ سوف يؤثّر على المشروع بشكل سلبي.

الهوامش والمراجع

- (1) Hosseinbor, M. H. (1984). Iran and Its Nationalities: the Case of Baluch Nationalism. Karachi: Pakistani Adab Publications, 40-42.
- (2) Curzon, G. N. (1966). Persia and the Persian Question. London: Frank Cass & Co, 225.
- (3) Gupta, R. (2016, June 13). Iran, India, and Chabahar: Recalling the Broader Context. Institute of Peace and Conflict Studies, 5060. Retrieved from <http://www.ipcs.org/article/india/spotlight-west-asia-iran-india-and-chabahar-recalling-the-broader-5060.html>
- (4) Ibid.
- (5) Gulati, Monish. (2016, June 11). India-Iran Agreement on Chabahar is a Strategic Opportunity - Analysis. Eurasia Review. Retrieved from <http://www.eurasiareview.com/11062016-india-iran-agreement-on-chabahar-is-a-strategic-opportunity-analysis/>
- (6) Bearak, M. & Murphy, B. (2016, May 24). To Sidestep Pakistan, India Embraces an Iranian Port. Washington Post. Retrieved from <https://www.washingtonpost.com/news/worldviews/wp/2016/05/24/to-sidestep-pakistan-india-embraces-an-iranian-port/>
- (7) Hughes, Lindsay. (2016, April 26). Bypassing Pakistan: Afghanistan, India, Iran, and Chabahar. Future Directions International. Retrieved from <http://www.futuredirections.org.au/publication/bypassing-pakistan-afghanistan-india-iran-chabahar/>
- (8) Ibid.
- (9) Ibid.
- (10) Gupta, R. (2016, June 13). Iran, India, and Chabahar: Recalling the Broader Context. Institute of Peace and Conflict Studies, 5060. Retrieved from <http://www.ipcs.org/article/india/spotlight-west-asia-iran-india-and-chabahar-recalling-the-broader-5060.html>
- (11) Kugelman, Michael. (2015, August 5). Examining the Implications of the Indo-Iranian Chabahar Port Deal. Deutsche Welle. Retrieved from <http://www.dw.com/en/about-dw/profile/s-30688>
- (12) Hughes, Lindsay. (2016, April 26). Bypassing Pakistan: Afghanistan, India, Iran, and Chabahar. Future Directions International. Retrieved from <http://www.futuredirections.org.au/publication/bypassing-pakistan-afghanistan-india-iran-chabahar/>



(13) Ibid.

(14) Rakisits, Claude. (Fall 2015). A Path to the Sea: China's Pakistan Plan. World Affairs. Retrieved from

<http://www.worldaffairsjournal.org/article/path-sea-china%E2%80%99s-pakistan-plan>

(15) Jaffrelot, Christophe. (2011, Jan. 7). A Tale of Two Ports: Gwadar and Chabahar Display Chinese- Indian Rivalry in the Arabian Sea. YaleGlobal Online. Retrieved from

<http://yaleglobal.yale.edu/content/tale-two-ports>

(16) UNCLASSIFIED U.S. Department of State Case No. F-2014-20439 Doc No. C05785443 Date: 12/31/2015. Retrieved from

<https://wikileaks.org/clinton-emails/emailid/6383Sent>

(17) Ibid.

(18) Choudhury, Uttara. (2016, May 26). US Backs India-Iran Chabahar Port Deal as It Outflanks China-Pakistan Gwadar Project. First Post. Retrieved from

http://www.firstpost.com/world/us-backs-india-iran-chabahar-port-deal-as-it-outflanks-china-pakistan-gwadar-project-2799596.html?utm_source%3Dfp_top_internal

(19) Ibid.